مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: العلاقة المتبادلة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات البطالة في سورية
اسم الكاتب: د. طرفة شريقي، د. محمد محمود، مضر شيحا
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/5564
تاريخ الاسترداد: 2026/05/15 13:06 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

العلاقة المتبادلة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات البطالة في سورية

الدكتور طرفة شريقي *
الدكتور محمد محمود **
مضر شيحا***

(تاريخ الإيداع 23 / 9 / 2020. قُبِل للنشر في 16 / 2 / 2021)

□ ملخّص □

يشهد العالم بدايةً من النصف الثاني من القرن العشرين توجهاً متزايداً نحو الاستثمارات الأجنبية المباشرة باعتبارها أداة تنموية فاعلة. ولاسيما بعد ظهور النظريات التنموية الحديثة القائمة على فكرة مفادها أن عجز التنمية في البلدان النامية لا يعود إلى عدم توفر متطلبات التنمية من موارد اقتصادية مادية بل يعود إلى عجز تلك البلدان عن رسملة مواردها واستغلالها بالشكل الذي يجعل منها محركاً للنمو ودافعاً له باتجاه تحقيق التنمية الاقتصادية الشاملة ويشكل هذا النوع من الاستثمار أحد أهم المرتكزات الاقتصادية في الواقع المعاصر، إذ أنه يلعب دوراً هاماً على صعيد عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدى الدول ذلك لكونه قناة رئيسة يتدفق عبرها رأس المال والتكنولوجيا المتطورة والمهارات الإدارية.

فقد بدأ الاستثمار الأجنبي المباشر يلعب دوراً كبيراً في دعم نمو اقتصاديات الدول النامية منذ ثمانينيات القرن الماضي مستفيداً من الانتشار السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاتجاه نحو اقتصاد السوق في معظم الدول النامية وتحرير التجارة فيها، وازداد اعتماد هذه الدول على الاستثمار الأجنبي المباشر نظراً للمنافع الكبيرة التي تجنيها منه، سواءً من ناحية تكوين رأس المال وتوليد فرص العمل وزيادة الصادرات، أو من ناحية الحصول على التكنولوجيا الحديثة اللازمة لتحقيق التنمية الاقتصادية.

فقد بدأت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية بالتزايد منذ عام 2003م، وذلك نتيجة التوجهات الجديدة للحكومة السورية نحو الانفتاح على القطاع الخاص المحلي والأجنبي والاعتماد على اقتصاد السوق.

سيحاول هذا البحث معرفة الآثار المتبادلة بين صافي تدفقات هذا النوع من الاستثمارات ومعدلات البطالة السائدة في الاقتصاد السوري خلال الفترة (1990_2010) م، حيث أثبتت الدراسة عدم وجود علاقة سببية في الاتجاهين بين كل من صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سورية ومعدلات البطالة خلال الفترة المدروسة سواء على المدى القصير أو المدى الطويل.

الكلمات المفتاحية: صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، معدلات البطالة، تمويل إعادة الإعمار.

* أستاذ مساعد _قسم الاقتصاد والتخطيط _ كلية الاقتصاد _ جامعة تشرين _ اللاذقية _ سورية .
** مدرس _قسم الاقتصاد والتخطيط _ كلية الاقتصاد _ جامعة تشرين _ اللاذقية _ سورية.
***طالب دراسات عليا (دكتوراه) في الاقتصاد والتخطيط _ قسم الاقتصاد والتخطيط _ كلية الاقتصاد _ جامعة تشرين _ اللاذقية _ سورية .

The Interrelationship Between Foreign Direct Investments And Unemployment Rates In Syria.

Dr. Tarafa Shouraki [*]
Dr. Mohammad Mahmoud [**]
Modar Sheeha [***]

(Received 23 / 9 / 2020. Accepted 16 / 2 / 2021)

□ ABSTRACT □

In the second half of the 20th century, the world witnessed an increasing trend towards foreign direct investment as an effective development tool. Especially after the emergence of modern development theories based on the idea that the development deficit in developing countries is not due to the lack of development requirements of material economic resources, but due to the inability of these countries to capitalize resources and exploit them in such a way that makes them an engine of growth and motivation towards achieving Comprehensive economic development This type of investment is one of the most important economic pillars in contemporary reality, as it plays an important role in the process of economic and social development in countries, because ,advanced technology managerial skills flow through it as a major channel.

FDI has played a major role in supporting the growth of the economies of developing countries since the 1980s, taking advantage of the rapid spread of ICTs , the trend towards a market economy in most developing countries and trade liberalization. In terms of capital formation, jobs generation and export expansion, or in terms of access to modern technology needed for economic development.

FDI flows into Syria have been increasing since 2003 as a result of the Syrian government's new approach to openness to the domestic and foreign private sector and adaptation of a market economy.

This research will attempt to know the mutual effects between the net flows of this type of investments and the unemployment rates prevailing in the Syrian economy during the period (1990-2010), Where the study proved that there is no causal relationship in both directions between the net inflows of foreign direct investment to Syria and the unemployment rates during the studied period, whether in the short or long term.

Keywords: Net Flows of Foreign Direct Investments, Unemployment Rates ,Financing Reconstruction.

[*]**Associate Professor _ Department Of Economics And Planning _ Faculty Of Economics _ Tishreen University _ Lattakia _ Syria.**

[**]**Assisstant Professor_ Department Of Economics And Planning _ Faculty Of Economics _ Tishreen University, Lattakia, Syria.**

[***]**Postgraduate Student (Phd)_ Department Of Economics And Planning _ Faculty Of Economics_ Tishreen University, Lattakia, Syria.**

مقدمة:

في ظل التوجه العالمي نحو الانفتاح الاقتصادي وإزالة الحواجز والعقبات أمام تدفقات السلع والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول، شهد الاقتصاد السوري خلال الفترة من عام 1990م حتى عام 2010م العديد من الإصلاحات على صعيد السياستين المالية والنقدية بغية تشجيع الاستثمار المباشر بشقيه (المحلي والأجنبي المباشر)، فعلى الصعيد المالي تزايد حجم الإنفاق العام ولاسيما الإنفاق الموجه نحو البنية التحتية، كما لحقت بالسياسة الضريبية العديد من التعديلات بغية جذب هذه الاستثمارات، وعلى الصعيد النقدي تم إعطاء المزيد من الحرية في عمل المصارف سواء من ناحية زيادة استقلالية المصرف المركزي خاصة فيما يتعلق بتعديل سعر الفائدة بناءً على متطلبات السوق، إضافةً إلى زيادة حجم الائتمان الممنوح والعمل على تشجيع الادخار بما يكفل توفير التمويل الكافي للاستثمارات الجديدة وجذب المزيد من الاستثمارات.(Waqqaf,2015,1)

مما انعكس على الواقع الاستثماري والذي تشكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة جزءاً هاماً منه.

وتعتبر معدلات البطالة من أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة والمتأثرة بتدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إذ يمكن لهذه الاستثمارات زيادة تشغيل العمالة المحلية بشكل مباشر من خلال إيجادها لأنشطة أعمال جديدة، أو بشكل غير مباشر من خلال توفير فرص العمل في مرحلة توزيع الإنتاج. كما يمكن لها تخفيض مستوى تشغيل العمالة المحلية القائمة، من خلال خروج المنشآت المحلية القائمة في البلد المضيف من السوق المحلية، نتيجة المنافسة التي تواجهها من قبلها. (Husien,2018,170)

وبالمقابل، يسعى المستثمر الأجنبي المباشر للاستفادة من ميزة انخفاض أجور العمالة المحلية في البلدان المضيفة بالمقارنة مع أجور اليد العاملة في بلده الأم. (Sahnuon,2010,19)

بالإضافة إلى سعيه للاستفادة من العمالة المحلية ذات المستوى المناسب من التأهيل والتعليم والتدريب والخبرة. (Dallul,2014,239)

وقد بدأت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سورية بالتزايد منذ عام 2003م، وذلك نتيجة التوجهات الجديدة للحكومة السورية نحو الانفتاح على القطاع الخاص المحلي والأجنبي وتبني التوجه نحو اقتصاد السوق الاجتماعي. (Emran,2015,247)

مشكلة البحث:

لقد أدت الحرب على سورية إلى دمار جزء كبير من بنيتها التحتية ومنشآتها الاستثمارية العامة والتي تطلبَ تأسيسها موازنات عامة لعقود خلت، إذ قدِّرت الخسائر التراكمية في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد السوري والتي نتجت عن الأضرار الكبيرة التي لحقت برأس المال المادي والخسائر البشرية والنزوح القسري وتفكك الشبكات الاقتصادية، وفقاً لتقرير "خسائر الحرب _التبعات الاقتصادية والاجتماعية للصراع في سورية" الصادر عن مجموعة البنك الدولي عام 2017، منذ بدء الحرب وحتى عام 2016م ب 226 مليار دولار أمريكي(وهي أحدث إحصائية تمكن الباحث من الحصول عليها)، ولذلك فإن الاعتماد على مصادر التمويل المحلية غير كافٍ للقيام بعملية إعادة الإعمار بأسرع وقت ممكن ولاسيما في ظل ضعف تلك المصادر، فلا بد من الاعتماد على مصادر تمويل خارجية، ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل مصادر التمويل الخارجي المتاحة (كالدين العام الخارجي والهبات)، لما تحققه من فوائد كانتقال التكنولوجيا والمهارات الفنية والإدارية، وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية، كما أنه لا يترتب عليه أعباء كالدين

الخارجي والتي تتمثل في خدمة أقساط وفوائد ذلك الدين. وباعتبار معدلات البطالة من أهم العوامل الاقتصادية المؤثرة والمتأثرة بالقرار الاستثماري للمستثمر الأجنبي المباشر، يحاول هذا البحث الإجابة عن التساؤل الأساسي التالي:

هل كانت هنالك علاقة متبادلة بين صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ومعدلات البطالة السائدة في سورية خلال فترة الدراسة(1990_2010)؟

والذي يتفرع عنه التساؤلان الفرعيان التاليان:

1_هل أثرت معدلات البطالة السائدة في سورية على صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال فترة الدراسة(1990_2010) طردياً؟

2_هل أثر صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سورية على معدلات البطالة السائدة خلال فترة الدراسة(1990_2010) عكسياً؟

ومن خلال الإجابة على هذه التساؤلات سيتم تصنيف هذه الآثار المتبادلة إلى آثار إيجابية وأخرى سلبية وبناءً على هذا التصنيف، سيتم اقتراح رؤية اقتصادية استشرافية لإعادة الإعمار في سورية لفترة ما بعد انتهاء الحرب، تعتمد على الاستثمارات الأجنبية المباشرة كمصدر خارجي لتمويل هذه العملية، عن طريق اقتراح السبل التي تساهم في تعزيز الآثار الإيجابية والتقليل من الآثار السلبية قدر الإمكان، والتأثير في هيكلية تلك الاستثمارات وتوجيهها بما يخدم أهداف عملية إعادة الإعمار إلى أقصى حد ممكن.

أهمية البحث وأهدافه:

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث انطلاقاً من الاعتبارين التاليين:

1_تعتبر سورية دولة نامية تعاني من نقص في مدخراتها المحلية اللازمة لتمويل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها، ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أحد أفضل بدائل التمويل الخارجي المتاحة (كالدين العام الخارجي والهبات)، لما تحققه من فوائد كانتقال التكنولوجيا والمهارات الفنية والإدارية، وتوفير فرص العمل للعمالة المحلية، كما أنه لا يترتب عليه أعباء كالدين الخارجي والتي تتمثل في خدمة أقساط وفوائد ذلك الدين.

2_ أدت الحرب على سورية إلى دمار جزء كبير من بنيتها التحتية ومنشآتها الاستثمارية العامة والتي تطلبَ تأسيسها موازنات عامة لعقود خلت، ولذلك فإن الاعتماد على مصادر التمويل المحلية غير كافٍ للقيام بعملية إعادة الإعمار بأسرع وقت ممكن ولاسيما في ظل ضعف تلك المصادر، فلا بد من الاعتماد على مصادر تمويل خارجية، ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أفضل المصادر المتاحة _للأسباب آنفة الذكر_ ولذلك فإن دراسة الآثار المتبادلة بين هذه الاستثمارات ومعدلات البطالة السائدة في الاقتصاد السوري، وتقييمها إلى إيجابية وسلبية، يساهم في رسم رؤية اقتصادية ذات فعالية أكبر في جذب وتوجيه هذه الاستثمارات في مرحلة ما بعد انتهاء الحرب، بما يخدم عملية إعادة الإعمار من خلال تلافي الآثار السلبية، والتركيز على الآثار الإيجابية وتقويتها.

أهداف البحث:

1_ دراسة واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة في سورية خلال فترة الدراسة (1990_2010)م.

2_ دراسة الآثار المتبادلة بين صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات البطالة خلال فترة الدراسة(1990_2010)م.

3_تقييم تلك الآثار المتبادلة إلى إيجابية وسلبية ، بما يمكِّن من تقديم المقترحات التي تساهم في زيادة تدفقات هذا النوع من الاستثمارات إلى الاقتصاد السوري، وتوجيهها إلى القطاعات والنشاطات الاقتصادية التي تساهم في عملية إعادة إعمار ما خلفته الحرب على سورية، من خلال اقتراح السبل الكفيلة بالتقليل من الجوانب السلبية لهذه الاستثمارات والتركيز على الجوانب الإيجابية وتعزيزها.

منهجية البحث :

اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال وصف واقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات البطالة السائدة في الاقتصاد السوري خلال فترة الدراسة(1990_2010)م، إضافةً إلى استخدام الأساليب الإحصائية والأسلوب القياسي لتحليل البيانات واختبار الفرضيات المتعلقة بها.

فرضيات البحث:

يحاول هذا البحث اختبار الفرضية الأساسية التالية:

1_هناك علاقة متبادلة بين صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات البطالة السائدة في سورية خلال الفترة(1990_2010)م.

وتتفرع عنها فرضيتان فرعيتان:

1_أثرت معدلات البطالة السائدة طرداً على صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سورية خلال الفترة(1990_2010)م.

2_أثر صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة عكساً على معدلات البطالة السائدة في سورية خلال الفترة(1990_2010)م.

الدراسات السابقة:

دراسة (Shaari et al,2012) هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على معدل البطالة والنمو الاقتصادي في ماليزيا خلال الفترة(1980_2010)م، حيث تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية لتحليل بيانات هذه الدراسة، وأشارت النتائج إلى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في تخفيض معدلات البطالة في ماليزيا، إذ أن زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدل 1% ستؤدي إلى تخفيض البطالة بمعدل 0.009%.

دراسة (Bayar,2014) هدفت هذه الدراسة إلى اختبار أثر كل من النمو الاقتصادي، الصادرات، والاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة في تركيا، وذلك خلال الفترة من الربع الأول لعام 2000م وحتى الربع الثالث لعام 2013م، باستخدام أسلوب الانحدار الذاتي موزع التأخير. وقد تم إيجاد علاقة إيجابية طويلة المدى بين البطالة وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر (أي أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الوافدة إلى تركيا تساهم في رفع معدلات البطالة).

دراسة(Zeb et al,2014) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على البطالة في باكستان، بين مجموعة من المتغيرات التفسيرية الأخرى شملت الفساد، حجم السكان، والتضخم، وذلك خلال الفترة(1995_2011) م، وقد استُخدم تحليل الانحدار المتعدد لاختبار أثر المتغيرات التفسيرية المختارة على البطالة في باكستان، وقد أظهرت النتائج أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تلعب دوراً جوهرياً في تخفيض البطالة في باكستان.

دراسة (Ben Allak,2015) هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر في تقليص نسبة البطالة في الجزائر خلال الفترة (2000_2014)، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي من خلال وصف واقع الاستثمار الأجنبي المباشر وأثره في تخفيض مستويات البطالة، وكذلك تم الاعتماد على الأساليب الإحصائية لقياس معامل الارتباط بين الاستثمار الأجنبي المباشر والبطالة في الجزائر خلال فترة الدراسة. وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه على الرغم من الاهتمام الكبير الذي أولته الجزائر للاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلا أن مساهمتها في خلق فرص العمل كانت ضئيلة جداً.

دراسة(Grahovac&Sofic,2017) هدفت هذه الدراسة إلى معرفة أثر الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدل البطالة في دول غرب البلقان (كرواتيا، البوسنة والهرسك، ألبانيا، مقدونيا، صربيا، مونتينغرو) خلال الفترة (2000_2014) ، وقد اعتمدت على أسلوب الانحدار الخطي المتعدد، وقد أظهرت نتائج هذه الدراسة غياب الأثر الإيجابي للاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في جميع تلك الدول خلال فترة الدراسة.

دراسة (Zuheer& Bu Ziedi ,2018) هدفت هذه الدراسة إلى تحديد مدى تأثير تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة في تقليص البطالة في الاقتصاد الجزائري على الأمدين الطويل والقصير، باستخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الإبطاء الموزعة(ARLD)، وتوصلت هذه الدراسة إلى أن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على البطالة بطيء، بحيث أن تأثيره في المدى الطويل أكبر منه في المدى القصير.

ويتميز هذا البحث عن الدراسات السابقة بالنقطتين التاليتين:

1_ تناولت الدراسات السابقة العلاقة بين معدلات البطالة والاستثمارات الأجنبية المباشرة باتجاه واحد، بينما سيتناولها هذا البحث بكلا الاتجاهين.

2_ سيحاول هذا البحث _ضمن توصياته_ وضع مقترح استشرافي للعلاقة بين معدلات البطالة وهذه الاستثمارات، وذلك بما يخدم عملية إعادة الإعمار، وهذا ما لم تتطرق إليه الدراسات السابقة.

الإطار النظري للبحث:

أولاً : تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر :

عرف صندوق النقد الدولي الاستثمار الأجنبي المباشر(Foreign Direct Investment) بأنه قيام شركة بالاستثمار في مشروعات تقع خارج حدود الوطن الأم، وذلك بهدف ممارسة قدر من التأثير على عمليات تلك المشروعات، ويكون الاستثمار الأجنبي المباشر حين يمتلك المستثمر 10% أو أكثر من أسهم رأس مال إحدى مؤسسات الأعمال، على أن ترتبط هذه الملكية بالقدرة على التأثير في إدارة المؤسسة. (Bu Rawi ,2008,22)

في حين تعرفه منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية على أنه فئة من الاستثمار العابر للحدود والذي يقوم به مقيمٌ في اقتصاد ما (المستثمر المباشر) من أجل الحصول على منفعة دائمة في منشأة (منشأة الاستثمار المباشر) والمقيمة في اقتصاد مختلف عن اقتصاد المستثمر المباشر. (OCED,2008,22)

بينما تعرف (الأونتكاد) (منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية) الاستثمار الأجنبي على أنه ذلك الاستثمار الذي ينطوي على علاقة طويلة المدى، تعكس مصالح دائمة، ومقدرة على التحكم الإداري بين الشركة في البلد الأم (البلد الذي تنتمي إليه الشركة المستثمرة) وشركة أو وحدة إنتاجية في بلد آخر (البلد المستقبل للاستثمار).

(World Investment Report,2007,245)

وتعرف الشركة الأم (المستثمر الأجنبي) على أنها تلك الشركة التي تمتلك أصولاً في شركة (أو وحدة إنتاجية) تابعة لبلد آخر غير البلد الأم. وتأخذ الملكية شكل حصة في رأس مال الشركة التابعة للبلد المستقبل للاستثمار حيث

تعتبر حصة تساوي أو تفوق 10% من الأسهم العادية أو القوة التصويتية (في مجلس الإدارة) للشركات المحلية أو ما يعادلها للشركات الأخرى حداً فاصلاً لأغراض تعريف الاستثمار الأجنبي.
(Bu Rawi ,2008,23)

ثانياً : أشكال الاستثمار الأجنبي المباشر:

1_ الاستثمار الباحث عن الثروات الطبيعية:

تسعى الكثير من الشركات متعددة الجنسيات إلى الاستفادة من الموارد الطبيعية والمواد الخام التي تتمتع بها العديد من الدول النامية وخاصة في مجالات البترول والغاز والعديد من الصناعات الاستخراجية الأخرى ويشجع هذا النوع زيادة الصادرات من المواد الأولية وزيادة الواردات من السلع الرأسمالية ومدخلات الإنتاج الوسيطة والمواد الاستهلاكية.

2_ الاستثمار الباحث عن الأسواق:

ساعد هذا النوع من الاستثمار قطاع الصناعات التحويلية في الدول النامية خلال الستينات والسبعينات أثناء تطبيق سياسة إحلال الواردات، ويعتبر ذلك النوع عوضاً عن التصدير من البلد المصدر للاستثمار، كما أن وجوده في البلد المضيف سببه القيود المفروضة على الواردات. كما أن هناك أسباباً أخرى للقيام بهذا الاستثمار، منها ارتفاع تكلفة النقل إلى الدولة المضيفة مما يجعل الاستثمار فيها أكثر جدوى من التصدير إليها. ففي هذه الحالة هذا النوع من الاستثمار لا يؤثر على الإنتاج لأنه يحل محل الصادرات وإنما له آثار إيجابية على الاستهلاك وآثار إيجابية غير مباشرة على التجارة. ومن شأن هذا النوع من الاستثمار أن يساهم في ارتفاع معدلات النمو في الدولة المضيفة للاستثمار عن طريق زيادة رصيد رأس المال فيها كما أن له آثار توسعية على التجارة في مجالي الإنتاج والاستهلاك وذلك بزيادة صادرات الدولة المضيفة وزيادة وارداتها من مدخلات الإنتاج والسلع الواردة إليها من الدول المصدرة للاستثمار.(Bu Oun,2013,19)

3_ الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء:

يتم هذا النوع من الاستثمار عندما تقوم الشركات متعددة الجنسية بتركيز جزء من أنشطتها في الدول المضيفة بهدف زيادة الربحية ويتميز هذا النوع من الاستثمارات بآثاره التوسعية على تجارة الدول المضيفة وقد يأخذ هذا النوع من الاستثمار أشكالاً عدة منها تحويل الشركات متعددة الجنسيات جزءاً من عملياتها الإنتاجية كثيفة العمالة إلى الدولة المضيفة لتقوم شركات وطنية وفقاً لتعاقد ثنائي وبهذه الوسيلة تتمكن الشركة بالبلد المضيف من الدخول للأسواق الأجنبية التي لم يكن متاحاً لها النفاذ إليها بمفردها نظراً لافتقارها إلى شبكات التوزيع والقنوات التي تتوافر لدى الشركات المتعددة الجنسيات. ويحدث هذا النوع من الاستثمار بين الدول المتقدمة والأسواق الإقليمية المتكاملة كالسوق الأوروبية أو شمال القارة الأمريكية. (Kreed,2013 ,16)

4_ الاستثمار الباحث عن الأصول الاستراتيجية:

يتعلق هذا النوع بقيام الشركات بعمليات تملك أو شراكة لخدمة أهدافها الاستراتيجية. كما تقوم هذه الشركات بالاستثمار في مجال البحوث والتطوير في إحدى الدول النامية أو المتقدمة مدفوعة برغبتها في تعظيم الربحية. (Quidri,2011,23)

ثالثاً : مفهوم البطالة:

تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمل المطلوب وحجم العمل المعروض في المجتمع خلال فترة زمنية معينة عند مستويات الأجور السائدة، فحجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين الكمية المعروضة والمطلوبة من العمل عند مستوى معين من الأجور.

وتشير البطالة إلى عدد أفراد المجتمع القادرين على العمل، والراغبين فيه، والباحثين عنه، والموافقين بالولوج فيه في ظل الأجور السائدة ولا يجدونه خلال فترة زمنية معينة.

وتقاس البطالة كمياً بالفرق بين الفئة النشطة القادرة على العمل والفئة التي تعمل فعلياً.

ويعبر عن البطالة كمعدل مئوي بالمعادلة التالية:

معدل البطالة=[(السكان النشطين – السكان المشتغلين)/السكان النشطين]× 100

(Ammari& Bu Zeidi ,2018,216)

وللبطالة عدة أنواع، تتلخص فيما يلي:

1_البطالة الاحتكاكية:

وهي تنجم عن الوقت الذي يستغرقه العمال للتغيير بين الوظائف، إذ أن العمال الذين تركوا وظائفهم باحثين عن أفضل منها يتطلبون وقتاً لإيجاد تلك الوظائف بسبب نقص المعلومات في سوق العمل.

2_البطالة الهيكلية:

وهي تنجم عن التغيرات طويلة المدى في هيكلية الاقتصاد، كالتغير في الطلب على العمالة أو عرضها في صناعات، أو مناطق، أو مهن معينة.

3_البطالة التكنولوجية:

إذ ساهمت التكنولوجيات الحديثة _وبشكلٍ جوهري_ في زيادة الإنتاجية الكلية للمنشأة، والتي تشتمل على إنتاجية وحدة العمل إضافةً إلى إنتاجية وحدة المدخلات التصنيعية.

فهنالك قلق أن تقلل هذه الوفورات في الإنتاجية من الوظائف للعمالة، وبالتالي خلق ما يسمى بالبطالة التكنولوجية.

4_البطالة الكلاسيكية:

فمن وجهة نظر الاقتصاديين الكلاسيك، فإن البطالة ترتبط بالارتفاع الكبير للأجور الحقيقية للعاملين فوق مستواها التوازني. مما يؤدي إلى ظهور فائض في عرض العمالة بالمقارنة مع الطلب عليها، وبالتالي ظهور البطالة. كما يوضحه الشكل التالي:

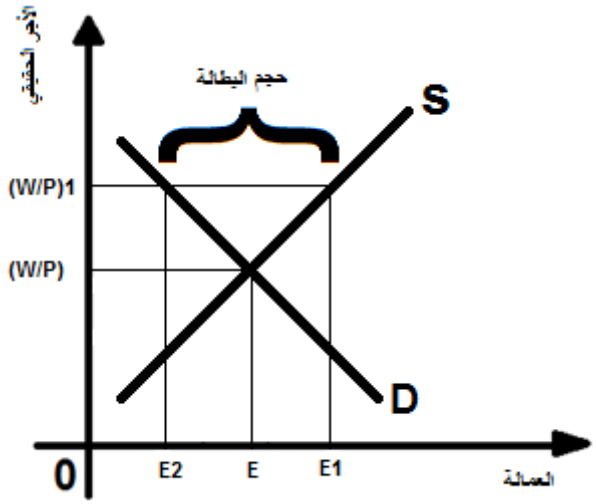

الشكل(1): تفسير الكلاسيك للبطالة.

إذ أن :

S: عرض العمالة.

D: الطلب على العمالة.

E: حجم العمالة.

W: الأجور.

P: المستوى العام للأسعار.

(W/P): الأجر الحقيقي.

فعند المستوى التوازني لعرض العمالة والطلب عليها، يكون حجم العمالة E عند مستوى الأجور الحقيقي (W/P)، أما في حال ارتفاع مستوى الأجور الحقيقي من (W/P) إلى $(W/P)_1$ فسيزداد عرض العمالة من E إلى E_1 ، أما الطلب عليها سينخفض من E إلى E_2.

مما يعني زيادة في عرض العمالة عن الطلب عليها، وهذا ما يخلق (فائض عرض من العمالة) أو (البطالة).(Griffiths & Wall,2004,456)

رابعاً: الإطار النظري للعلاقة المتبادلة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات البطالة:

تجري العلاقة بين الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتشغيل العمالة المحلية في الدول المضيفة لها وفقاً لثلاث صيغ:

الأولى: يمكن أن تؤدي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى زيادة تشغيل العمالة المحلية بشكل مباشر من خلال إيجادها لأنشطة أعمال جديدة، أو بشكل غير مباشر من خلال توفير فرص العمل في مرحلة توزيع الإنتاج.

الثانية: الحفاظ على مستوى تشغيل العمالة المحلية القائم، وذلك بالاستحواذ على المنشآت المحلية الموجودة بالفعل وإعادة هيكلتها، أو من خلال انتقال العمالة المحلية، إذ يترتب على تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة مشروعات مشتركة بين المنشآت المحلية والأجنبية، مما يدفع العاملين المحليين للانتقال إلى المنشآت الجديدة.

الثالثة: تخفيض مستوى تشغيل العمالة المحلية القائمة، من خلال خروج المنشآت المحلية القائمة في البلد المضيف من السوق المحلية، نتيجة المنافسة التي تواجهها من قبل المنشآت العالمية القائمة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة.

كما تختلف قدرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة على خلق فرص العمل باختلاف القطاعات المتدفقة إليها، فقطاع الخدمات والقطاعات التي تستهدف تلبية احتياجات المستهلك بشكل مباشر، تتمتع بقدرة أكبر على خلق فرص العمل، إذا ما قورنت بقطاع الصناعات الاستخراجية. (Husien,2018,170)

كما تلعب نوعية التكنولوجيا التي يستقطبها الاستثمار الأجنبي المباشر معه إلى الدولة المضيفة دوراً هاماً في مدى تشغيلها للعمالة المحلية، ففي حال اعتماد المستثمر الأجنبي المباشر على تكنولوجيا كثيفة رأس المال فإن ذلك سيحد من تشغيل العمالة المحلية، ولاسيما أنها تحتاج إلى عمالة مؤهلة تأهيلاً عالياً، وهذا نادراً ما يتوافر لدى العمالة المحلية. (Dallul,2014,241)

وبالمقابل، يسعى المستثمر الأجنبي المباشر للاستفادة من ميزة انخفاض أجور العمالة المحلية في البلدان المضيفة، بالمقارنة مع أجور اليد العاملة في بلده الأم. (Sahnuon, 2010, 19)

بالإضافة إلى سعيه للاستفادة من العمالة المحلية ذات المستوى المناسب من التأهيل والتعليم والتدريب والخبرة. (Dallul,2014,239)

النتائج والمناقشة:

دراسة أثر تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على معدلات البطالة خلال الفترة (1990_2010) م:

أولاً : واقع الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية خلال فترة الدراسة(1990_2010) م:

كانت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية خلال فترة التسعينات متواضعة وتركزت معظمها في استكشاف النفط و إنتاجه، وبالرغم من جهود الحكومة السورية الهادفة إلى تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية والأجنبية من خلال قوانين تشجيع الاستثمار إلا أن الاستثمار الأجنبي بقي ضعيفاً خارج قطاعي النفط والغاز. مع مطلع القرن الحادي والعشرين، وبعد سلسلة القوانين والمراسيم التي صدرت بهدف تشجيع الاستثمار الخاص في سورية والتي كان تأثيرها واضحاً على توسع مشاركة القطاع الخاص بشكل عام في الاقتصاد الوطني فقد كان تأثيرها أيضاً إيجابياً على تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى سورية حيث ارتفع هذا التدفق من 270 مليون دولار عام 2000 ليصل إلى 1539 مليون دولار عام 2010. (Emran,2015,256)

تخلل ذلك ازدياد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بشكل ملحوظ عامي 2004_2005 نتيجة السماح بإقامة المصارف الخاصة، كما كان لطرح بعض المناطق للاستثمار في صناعة الاسمنت الدور في زيادة مساهمة رأس المال الأجنبي في القطاع الصناعي، ووصل الاستثمار الأجنبي المباشر ذروته _في القطاع الصناعي _ عام 2008 م إذ بلغ 1467 مليون دولار أمريكي، إلا أنها انخفضت (في القطاع الصناعي)_ عما كانت عليه عام 2008_ إلى 1381 مليون دولار أمريكي عام 2010 م_ وذلك وفقاً للتقرير الوطني الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في سورية_ ويعزى ذلك التراجع بصفة أساسية إلى الأزمة المالية العالمية عام 2008 م وما ترتب عليها من انكماش حاد في الائتمان المصرفي. (Serub,2014,191)

وقد سجل إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم حتى نهاية عام 2010 حوالي 15.39 مليار دولار، وقد سيطر قطاع النفط والغاز على هذا الرصيد بنسبة بلغت 87.2%. فيما يأتي قطاع الصناعة بعد قطاعي النفط والغاز من حيث الأهمية في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 5.85 % من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر المتراكم في نهاية عام 2010. بينما يأتي القطاع المالي في المرتبة الثالثة بنسبة 5.02% من الرصيد المتراكم

للاستثمار الأجنبي المباشر . ويعكس رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعات التحويلية قفزة جديدة في الاستثمار الأجنبي المباشر في سورية، تجاوباً مع التحرير الاقتصادي، كما تدفقت استثمارات جديدة بكثرة إلى قطاع البناء والتشييد والأغذية والمنسوجات والملابس الجاهزة والصناعات الكيماوية. شكل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر خلال عام 2010 استثمارات جديدة في قطاع البناء والتشييد، حيث شهد هذا القطاع قفزة كبيرة من 113.6 إلى 429.4 مليون دولار بين عامي 2009 و2010. ولعب القانون رقم 15 لعام 2008الخاص بتنظيم عملية التطوير العقاري خاصةً في مجال الإسكان دوراً كبيراً في تنشيط الاستثمار الأجنبي المباشر ضمن قطاع البناء و التشييد. أما قطاعات السياحة والعقارات فقد أتت في المرتبة الرابعة بحجم 161.7 مليون دولار وبنسبة 1.08% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية عام 2010. وجاء قطاع التعليم خامساً بنسبة 0.4% من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية عام 2010 ما يعادل 60.5 مليون دولار.(Emran,2015,256)

وقد شهد هذا القطاع عام 2010 زيادة سنوية في تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر بلغت 21.3 مليون دولار وهو يمثل التزايد المستمر لهذا الاستثمار في قطاع التعليم العالي وتحديداً في الجامعات الخاصة. وساهم قطاع الاتصالات ب 0.23 % من إجمالي رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في نهاية عام 2010م، وقد شهد انخفاضاً طفيفاً في التدفق السنوي للاستثمار الأجنبي المباشر بلغ 44 مليون ليرة سورية (2046مليون دولار) (وذلك عند سعر صرف 46.5 عام 2010م)، ويعود ذلك إلى صفقة البيع بحوالي 44 مليون ليرة سورية (2046 مليون دولار)(وذلك عند سعر صرف 46.5 عام 2010م)، من الحصة الأجنبية في شركة Syria Tel إلى مساهمين محليين سوريين . أما قطاعات الزراعة والنقل والتجارة فقد فشلت في جذب أي استثمار أجنبي هام، حيث استقبل قطاع التجارة 120 ألف دولار وقطاع النقل 20 ألف دولار، ولم يستقبل قطاع الزراعة أي استثمار خارجي عام 2010، وعلى الرغم من الدور الهام لقطاعات الزراعة والتجارة في الاقتصاد السوري والتي تشكل حوالي 22%و20% من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، إلا أن هذه القطاعات لم تشكل جذباً للاستثمار الأجنبي المباشر ويمكن تفسير ذلك بعدم صدور قوانين استثمار خاصة لتغطية هذه القطاعات، بالإضافة إلى ما يعانيه قطاع الزراعة السوري من مشاكل تتمثل في تأخر تنفيذ مشاريع الري وخاصة مشروع جر مياه نهر دجلة، وتعرض هذا القطاع للأزمات بسبب مواسم الجفاف المتكررة والتي كان آخرها موسمي 2008 و2009م.

(First National Report for Foreign Direct Investment in Syria,2011,14)

يضاف إلى الأسباب السابقة _ومن وجهة نظر الباحث_ كون الاستثمارات في مجال الزراعة أعلى كلفة وأعلى مخاطرة _باعتبارها تخضع لظروف طبيعية خارجة عن سيطرة المستثمر بشكل عام_ ودورتها الإنتاجية أطول، بالمقارنة مع غيرها من الاستثمارات في قطاعات أخرى، وهذا ما لا يناسب المستثمر الأجنبي المباشر.

ووفقاً للتقرير الوطني الأول للاستثمار الأجنبي المباشر في سورية، فقد تسبب التحرير الاقتصادي الذي شهدته سورية خلال الفترة (2000_2010)م _ من خلال إصدار مجموعة من التشريعات التي تشجع الاستثمار الخاص بنوعيه الوطني والأجنبي المباشر_ إلى دخول نوع آخر من الاستثمار الأجنبي المباشر والمصنف وفقاً لهذا التقرير على أنه من الاستثمار الباحث عن الكفاءة في الأداء، ولاسيما أن سورية _وفقاً لمؤشر التنمية البشرية الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي_ قد صنفت من الدول ذات التنمية البشرية المتوسطة لعام 2010، ويعود ذلك إلى مجانية التعليم والصحة، إلا أن نسبة هذه الاستثمارات بقيت منخفضة بالمقارنة مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الموارد الطبيعية.

ويعتبر الفساد (بنوعيه الإداري والمالي) من أهم معوقات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سورية، على الصعيد الداخلي.

(Dallul,2014,161)

فوفقاً لمؤشر مدركات الفساد(Corruption Perception Index) (CPI) الصادر عن منظمة الشفافية الدولية (International Transparency)(وهو مؤشر مركب يعتمد على 13 مسح مستقل. ولكن ليس بالضرورة أن تُجرى لكل دولة جميع المسوحات، وبالتالي يعطى أمام قيمة مؤشر كل دولة عدد المسوحات التي تم استخدامها والرصيد الذي حققته. وتتراوح قيمة ذلك المؤشر من 1 إلى 10 نقاط، إذ كلما انخفضت قيمته المؤشر واقتربت من 1، كلما دل ذلك على انتشار الفساد في الدولة وبين أجهزتها الحكومية). فقد بلغ ترتيب سورية العالمي على مؤشر الفساد لعام 2009م (126) برصيد (2.6) نقطة وبعدد مسوحات وصل إلى (5) من أصل 13 مسحاً.(5 International Transaprency,2009,)

وقد انخفض هذا الترتيب إلى (127) برصيد (2.5) نقطة عام 2010م. وهما ترتيبان منخفضان جداً أضعفا إلى حد كبير من جاذبية الاقتصاد السوري للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

(International Transaprency,2010,1)

أما على الصعيد الخارجي، فتعتبر الأوضاع الأمنية والسياسية غير المستقرة في منطقة الشرق الأوسط من أهم معوقات جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سورية، والتي ترجع إلى ما تتميز به هذه المنطقة من موقع استراتيجي وجيوسياسي هام بالإضافة إلى توافرها على احتياطيات كبيرة من موارد الطاقة.

إذ لا تناسب تلك الأوضاع غير المستقرة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لكونها تتطلب أوضاع أمنية وسياسية مستقرة، وعلى مدى طويل نسبياً بما يتناسب مع أعمار مشاريعها. (Dallul,2014,166)

ثانياً: دراسة أثر تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على معدلات البطالة خلال الفترة (1990_2010):

الجدول رقم (1) مؤشرات الاستثمارات الأجنبية المباشرة و معدلات البطالة في سورية خلال الفترة (1990-2010)

العام	صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بالمليون الدولار)	سعر صرف الدولار مقابل الليرة السورية	صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بالمليون ليرة سورية)	معدل نمو صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة (بالمليون ليرة سورية) %	معدلات البطالة %
1990	71	44.69	3172.99	–	–
1991	62	45.86	2843.32	-10.38	6.75
1992	67	47.68	3194.56	12.35	7.06
1993	70	49.63	3474.1	8.75	7.40
1994	76	49.96	3796.96	9.29	7.50
1995	100	50.07	5007	31.87	7.20
1996	89	50.05	4454.45	-11.03	7.246
1997	80	51.42	4113.6	-7.75	7.339
1998	82	51.97	4261.54	3.59	7.448
1999	263	51.66	13586.58	218.81	7.60

9.54	−7.99	12501	46.3	270	2000
11.63	−55.83	5522	50.2	110	2001
11.68	7.46	5934	51.6	115	2002
10.28	39.13	8256	51.6	160	2003
9.832	73.87	14355	52.2	275	2004
9.113	88.97	27127.2	53.4	508	2005
8.17	17.50	31876	52	613	2006
8.42	40.85	44900	50	898	2007
10.94	22.93	55195.5	46.5	1187	2008
8.14	97.14	108811	46.7	2330	2009
8.61	−34.23	71563.5	46.5	1539	2010

Source(1): World Investment Report for Mentioned Years, Source(2): First National Report for Foreign
Direct Investment in Syria for Year 2011, Source(3): Second Annual Investment Report in Syria for Year
2007, Source(4): Fourth Annual Investment Report in Syria for Year 2012, Source(5): Quarterly Bulletins forth Mentioned Years, Source(6):Syrian Data in World Bank Statistics . The Net FDI Growth Rate were Calculated by the Researcher.

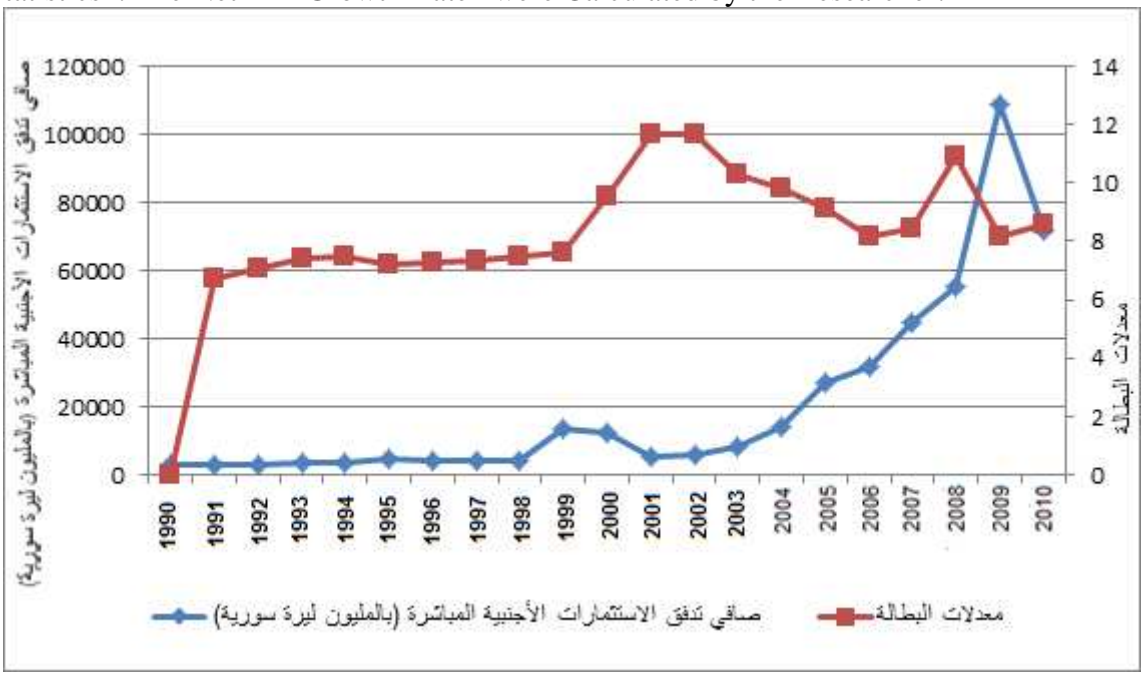

الشكل(2): تطور صافي تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات البطالة خلال فترة الدراسة.

يلاحظ تزايد صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة بمعدلات مختلفة ومتفاوتة خلال معظم سنوات الدراسة _باستثناء بعض السنوات التي انخفضت فيها، وهي (1991_1996_1997_2000_2001_2010)م، حيث انخفضت بمعدل (– 10.3 %،–11.03%، –7.75%، –7.99%، –55.38%،–34.23%) على الترتيب_.

وقد قابل سنوات الزيادة في صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والتي شملت الأعوام (1992_1993_1994_1995_1998_1999_2002_2003_2004_2005 _2006_2007_2008_ 2009)م، زيادة في معدلات البطالة السنوية لكل عام منها، باستثناء الأعوام (1995، 2003، 2004، 2005، 2006، 2009)م.

حيث كانت معدلات البطالة فيها على الترتيب (7.20%، 10.28%، 9.832%، 9.113%، 8.17%، 8.14%)، مما يشير إلى عدم قدرة صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على امتصاص البطالة خلال أغلب سنوات الدراسة، كما يشير _من الناحية المقابلة للعلاقة بين البطالة وصافي تدفقات هذه الاستثمارات_ إلى عدم استفادة هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الكفاءات البشرية المحلية إضافةً إلى الانخفاض النسبي في أجور العمالة المحلية في سورية، إلا أن ذلك الاستنتاج المبدئي قد يكون مضللاً، أي ناجماً عن وجود انحدار زائف في كلا السلسلتين المدروستين ناتج عن عوامل موسمية طبيعية أو عن تأثير الدورات اقتصادية، ولذلك كان لابد من اختبار الاستقرارية الإحصائية لهاتين السلسلتين، باستخدام برنامج Eviews9 واعتماد على اختبار (ديكي_فولر) الموسع، وكانت النتائج كالتالي:

أولاً: بالنسبة لسلسة صافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة:

تبين بأن السلسة مستقرة عند الفرق الأول للنموذج العام(ثابت+اتجاه) حيث كانت قيمة .prob عنده أقل من 0.05، وقد كان هذا النموذج جيداً إذا كان معامل الاتجاه Trend ذو دلالة إحصائية أي أن قيمة .prob عنده أقل من 0.05 . حيث كانت النتائج كالتالي:

Prob.*	t-Statistic		
0.0001	-6.819496	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
	-4.532598	1% level	Test critical values:
	-3.673616	5% level	
	-3.277364	10% level	

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-6.819496	0.291296	-1.986490	D(FDI(-1))
0.1283	-1.603833	7085.850	-11364.52	C
0.0124	2.816925	660.4932	1860.560	@TREND("1990")

ثانياً: بالنسبة لسلسة معدلات البطالة:

فعند اختبار السلسلة عند الفرق الأول للنموذج العام (ثابت+اتجاه) لم تكن مستقرة، ولذلك تم الاختبار عند الفرق الأول للثابت فقط، إلا أنها لم تكن مستقرة عنده، فلذلك جرى اختبار استقراريتها بدون ثابت وبدون اتجاه وعندئذٍ وجد بأنها مستقرة كانت، حيث أن قيمة Prob أقل من 0.05 .

Prob.	t-Statistic		
0.0041	-3.0946	Augmented Dickey-Fuller test statistic	
		Test critical values:	1% level
	-2.70809		
	-1.96281		5% level
	-1.606129		10% level

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0074	-3.094621	0.402090	-1.244316	D(UR(-1))
0.5919	0.547855	0.304424	0.166780	D(UR(-1),2)

لتحديد اتجاه العلاقة السببية بين متغيرات الدراسة، يجب أولاً تحديد درجة تأخير المسار VAR وهذا بالاعتماد على المعيارين Akaike (AIC) و Schwarz (SC)، ولذلك نختار القيمة الأصغر ل AIC و SC من الجدول التالي وهي4، أي أن درجة التأخير هي4.

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
25.72534	25.82076	25.72635	5.11e+08	NA	-190.9476	0
25.73432	26.02055	25.73733	5.22e+08	6.268212	-187.0300	1
25.27208	25.74914	25.27711	3.43e+08	9.935585	-179.5783	2
25.42420	26.09209	25.43124	4.44e+08	3.033583	-176.7343	3
24.04497*	24.90369*	24.05403*	1.39e+08*	11.46331*	-162.4052	4

ولاختبار التكامل المشترك تم الاعتماد على اختبار Johansen، والذي أشار إلى وجود تكامل مشترك بين الفرق الأول لكل من المتغيرين المدروسين، حيث كانت قيمة.pro أصغر من 0.05، مما يعني رفض فرضية العدم والتي تنص بعدم وجود تكامل مشترك بين المتغيرين المدروسين(أي يوجد تكامل مشترك بين المتغيرين المدروسين). كما تبينه النتائج أدناه:

Unrestricted Cointegration Rank Test (Trace)

Prob.**	0.05 Critical Value	Trace Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	15.49471	73.70179	0.989014	None *
0.0012	3.841466	10.54635	0.529195	At most 1 *

Unrestricted Cointegration Rank Test (Maximum Eigenvalue)

Prob.**	0.05 Critical Value	Max-Eigen Statistic	Eigenvalue	Hypothesized No. of CE(s)
0.0000	14.26460	63.15544	0.989014	None *
0.0012	3.841466	10.54635	0.529195	At most 1 *

وبسبب وجود تكامل مشترك، تم الاعتماد على نماذج VECM، وقد كان نموذج VECM المقدر كما يظهره الجدول التالي:

Vector Autoregression Estimates

Sample (adjusted): 1996 2010
Included observations: 15 after adjustments
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

DUR	DFDI	
0.000124	-0.708734	DFDI(-1)
(5.5E-05)	(0.60443)	
[2.25633]	[-1.17258]	
-0.000159	0.952427	DFDI(-2)
(8.5E-05)	(0.92798)	
[-1.88129]	[1.02634]	
8.35E-05	-0.234867	DFDI(-3)
(8.4E-05)	(0.92333)	
[0.99202]	[-0.25437]	
-0.000345	3.411131	DFDI(-4)
(9.9E-05)	(1.09054)	
[-3.46382]	[3.12794]	
1.142572	-324.2606	DUR(-1)
(0.46749)	(5126.01)	
[2.44405]	[-0.06326]	
-1.469305	-4031.578	DUR(-2)
(0.52293)	(5733.92)	
[-2.80974]	[-0.70311]	
1.945312	-7274.267	DUR(-3)
(0.67938)	(7449.34)	
[2.86337]	[-0.97650]	
-2.109351	11631.02	DUR(-4)
(0.66742)	(7318.19)	

[-3.16046]	[1.58933]	
0.528081	689.3254	C
(0.44562)	(4886.15)	
[1.18506]	[0.14108]	
0.751928	0.831144	R-squared
0.421166	0.606003	Adj. R-squared
6.471731	7.78E+08	Sum sq. resids
1.038567	11387.81	S.E. equation
2.273317	3.691654	F-statistic
-14.97953	-154.5164	Log likelihood
3.197271	21.80218	Akaike AIC
3.622101	22.22701	Schwarz SC
0.094000	4437.100	Mean dependent
1.365078	18142.35	S.D. dependent
		Determinant resid covariance (dof adj.)
54344424		
8695108.		Determinant resid covariance
-162.4052		Log likelihood
24.05403		Akaike information criterion
24.90369		Schwarz criterion

وبالتالي تكون معادلات VECM على الشكل:

DFDI = - 0.708734254279*DFDI(-1) + 0.95242740867*DFDI(-2) - 0.234866688836*DFDI(-3) + 3.4111311652*DFDI(-4) - 324.260612263*DUR(-1) - 4031.57826328*DUR(-2) - 7274.26652289*DUR(-3) + 11631.0156307*DUR(-4) + 689.325434311

DUR = 0.000124377114876*DFDI(-1) - 0.000159217192002*DFDI(-2) + 8.35360608842e-05*DFDI(-3) - 0.000344500736775*DFDI(-4) + 1.14257171365*DUR(-1) - 1.46930474114*DUR(-2) + 1.94531197689*DUR(-3) - 2.10935061845*DUR(-4) + 0.528080713988

وللكشف عن العلاقة السببية بين المتغيرين المدروسين، سيتم اختبار الفرضية العدمية التي تنص على عدم وجود علاقة سببية أو تأثير بين المتغيرين المدروسين، اعتماداً على اختبار (جرانجر) والذي يختص باختبار العلاقة السببية على المدى القصير. والجدول التالي يلخص نتائج ذلك الاختبار:

Prob.	F-Statistic	Obs	Null Hypothesis:
0.1806	2.23869	15	DUR does not Granger Cause DFDI
0.0641	4.01499		DFDI does not Granger Cause DUR

ومن الجدول أعلاه، يتبين أن الفرق الأول لمعدلات البطالة لا يسبب الفرق الأول للاستثمارات الأجنبية المباشرة (أي قبول فرضية العدم)، وذلك لأن قيمة .Prob أكبر من 0.05.

أما بالنسبة للاتجاه المقابل للعلاقة، فيبين الجدول أعلاه أن الفرق الأول للاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يسبب الفرق الأول لمعدلات البطالة (أي قبول فرضية العدم)، وذلك لأن قيمة .Prob أكبر من 0.05.

ويفسر ذلك، بعدم استفادة هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من الكفاءات البشرية المحلية إضافةً إلى عدم استفادتها من الانخفاض النسبي في أجور العمالة المحلية في سورية، وذلك يعود إلى كون معظم الاستثمارات الأجنبية العاملة في سورية هي من الباحثة عن الموارد الطبيعية (النفط بشكل أساسي ومن ثم الغاز)، وتتميز هذه الاستثمارات بكونها كثيفة رأس المال، أي أنها تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا، ولا تحتاج بشكل كبير للعمالة، وهذا ما يحد من قدرتها على خلق فرص العمل للعمالة المحلية السورية.

وعلى المدى الطويل، فقد تم اختبار العلاقة السببية بين الفرق الأول لكلا المتغيرين المدروسين وبكلا الاتجاهين اعتماداً على اختبار (جرانجر) المتكامل، أو ما يعرف باختبار Toda & Yamamato ، والجدول التالي يظهر نتائج ذلك الاختبار:

VAR Granger Causality/Block Exogeneity Wald Tests

Dependent variable: DFDI			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.6738	4	2.338122	DUR
0.6738	4	2.338122	All

Dependent variable: DUR			
Prob.	df	Chi-sq	Excluded
0.9535	4	0.682170	DFDI
0.9535	4	0.682170	All

فعندما كان المتغير التابع هو الفرق الأول لصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة، أي أن فرضية العدم المختبرة تنص على أن الفرق الأول لمعدلات البطالة لا يسبب الفرق الأول لصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة على المدى الطويل، فقد تم قبولها وذلك لأن قيمة .prob أكبر من 0.05.

وكذلك عندما كان المتغير التابع هو الفرق الأول لمعدلات البطالة، أي أن فرضية العدم المختبرة تنص على أن الفرق الأول لصافي تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة لا يسبب الفرق الأول لمعدلات البطالة على المدى الطويل، فقد تم قبولها وذلك لأن قيمة .prob أكبر من 0.05.

ففي حال بقيت_ على المدى الطويل _ نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الموارد الطبيعية في سورية هي الأعلى، مع بقاء نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة الكفاءة على ما هي عليه من انخفاض. فلن تتمكن هذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة من امتصاص البطالة من جهة، ومن جهة مقابلة لن تستفيد هذه الاستثمارات من الكفاءات البشرية المحلية ولا من رخص أجور العمالة المحلية، وذلك لكون الاستثمارات الباحثة عن الموارد الطبيعية كثيفة رأس المال، إذ أنها تعتمد على التكنولوجيا بشكل أساسي، واستخدامها لعنصر العمل منخفض جداً نسبياً.

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

على المديين، القصير والطويل، وفي كلا اتجاهي العلاقة السببية المتبادلة بين صافي تدفقت الاستثمارات الأجنبية المباشرة ومعدلات البطالة في سورية خلال الفترة المدروسة، لم توجد علاقة سببية بينهما ويعود ذلك لكون معظم الاستثمارات الأجنبية العاملة في سورية هي من الباحثة عن الموارد الطبيعية (النفط بشكل أساسي ومن ثم الغاز)، وتتميز هذه الاستثمارات بكونها كثيفة رأس المال، أي أنها تعتمد بشكل أساسي على التكنولوجيا، ولا تحتاج بشكل كبير للعمالة، وهذا ما يحد من قدرتها على خلق فرص العمل للعمالة المحلية السورية.

التوصيات:

تفاقمت معدلات البطالة في سورية في فترة الحرب _والتي بدأت عام 2011م_ عما كانت عليه خلال فترة الدراسة (1990_2010)م، وذلك بسبب ما أعقب تردي الأوضاع الأمنية من هروب الكثير من رؤوس الأموال الخاصة المحلية والأجنبية المباشرة المستثمرة في سورية، وتدمير ونهب غالبية ما تبقى منها ومن المنشآت الاستثمارية العامة في المناطق المتوترة في سورية، مما أدى إلى فقدان الكثير من العمالة السورية لفرص عملها التي كانت تؤمنها لهم تلك الاستثمارات.

وبناءً على التشخيص السابق لوضع البطالة خلال فترة الحرب، ودراسة فترة ما قبل الحرب (1990_2010)م، وضع الباحث رؤية اقتصادية استشرافية لفترة ما بعد انتهاء الحرب وإعادة الإعمار، استهدفت جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى سورية وتفعيل دورها في التخفيف من معدلات البطالة المتفاقمة فيها، في إطار تمويل عملية إعادة الإعمار، تتلخص في المراحل الثلاث التالية:

المرحلة الأولى: إعادة إعمار البنية التحتية المدمرة، باعتبارها العامل الأساسي لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة في مختلف المجالات، وتمويل ذلك اعتماداً على عقود ال B.O.T (بناء _تشغيل_ نقل) مع غيرها من الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتخصصة في هذا المجال، نظراً لضعف موارد التمويل المحلية (كالضرائب والرسوم) _نتيجةً لهروب الاستثمارات التي كانت قائمة قبل الحرب، بسبب تردي الأوضاع الأمنية عند بدء الحرب، ولعدم عودتها في حال انتهاء الحرب، بسبب الدمار الذي لحق بالبنية التحتية_. مع الاشتراط على تلك الاستثمارات تشغيل نسبة معينة من العمالة المحلية ممن تتوافر فيهم الكفاءات والمهارات المطلوبة، ومن كافة الاختصاصات، وإلزامها بتحمل مسؤوليتها الاجتماعية تجاه العمالة المحلية، من خلال السماح لها بالتدرب في منشآتها والتعرف على أحدث الوسائل التكنولوجية والفنون الإدارية والإنتاجية، مما يرفع كفاءة تلك العمالة المحلية، ويجعلها أكثر جاذبية لاستثمارات أجنبية مباشرة أخرى محتملة باحثة عن الكفاءة في الأداء.

المرحلة الثانية: الترويج للفرص الاستثمارية المتحققة، في ما بعد عملية إعادة إعمار البنى التحتية المدمرة، من خلال وسائل الإعلام المختلفة، بما يساهم في جذب استثمارات الأجنبية مباشرة تخلق فرص عمل للعمالة المحلية. وتخطيط الاستثمارات المحلية العامة منها والخاصة، بما يتيح فرصاً استثمارية جديدة، للاستثمارات الأجنبية المباشرة من خلال تكاملها الأمامي والخلفي مع تلك الاستثمارات المحلية، مما يخلق المزيد من فرص العمل المتوقعة للعمالة المحلية، مع تجنب جذب استثمارات أجنبية مباشرة منافسة للاستثمارات المحلية في مجال عملها، وذلك لعدم خسارة الكثير من العمالة المحلية لوظائفهم، من خلال خروج تلك الاستثمارات المحلية من السوق، لعدم قدرتها على منافسة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، فلذلك يجب التركيز فقط على جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة المتكاملة مع الاستثمارات المحلية.

المرحلة الثالثة: تطوير وتحديث مهارات وكفاءات وخبرات العمالة السورية، من خلال ربط المناهج التدريسية بحاجات سوق العمل، وتحديثها بما يتلاءم والحاجات المستجدة فيه ومع التوجهات العالمية التدريسية الحديثة، وإقامة الدورات التدريبية والتأهيلية في كافة المجالات لتزويد العمالة السورية بالمهارات والخبرات الجديدة المطلوبة في سوق العمل، بما يكفل رفع إنتاجيتها وكفاءتها. والتعريف _عن طريق المؤتمرات والندوات المحلية والعالمية ووسائل الإعلام والإنترنت_ بمميزات وكفاءات ومهارات ومؤهلات العمالة السورية، والتي تشكل عاملاً جاذباً للاستثمارات الأجنبية المباشرة الباحثة عن الكفاءة في الأداء.

References:

Books:

- Ben Allak, The Effect of Foreign Direct Investment on Unemployment Rates Reduction in Algeria During Period (2000_2014) .University of Mohammad Khdeer, Kisra,2015,137.
- Bu Oun, Halah. Analysis and Evaluation of FDI Climate in Algeria and Tunisia During Period (2008-2012). AL Arabi Bin Mahidi University, Oum El Bouaghi, 2012_2013, 100.
- Bu Rawi, Sa'eed. Incentives for FDI in the Arab Maghreb Countries (Algeria, Tunisia, Morocco) "Comparative Study". University of Haj Lakhdar, Batna, 2008, 194.
- Dallul,Mohammad.The Impact of Foreign Direct Investment on General Domestic Production in Syria During(2000_2010).Damascus University,Damascus,2014,350.
- Griffiths,Alan;Wall,Stuart.Applied Economics.Prentice Hall,USA,2004,687.
- Kreed, Sabrinah. The Impact of FDI Inflow on the Balance of Payments .Mohamed Khider, Biskra , 2013, 92.
- Quidri, Kareemah. Foreign Direct Investment and Economic Growth in Algeria. University of Abu Bakr Belqeed, Telsman, 2010_2011, 155.
- Sahnoun,Farouk. Measuring The Impact of Some Quantum Indictors of Macro Economy on Foreign Direct Investment _ Studying The Case of Algeria _.University of Farhat Abbas,Steef,2010,240.
- Waqqaf, Hossain. The Main Tools of Government Intervention to Stimulate the Overall Investment in Syria. Tishreen University, Latakia, 2014_2015,144.

Magazines:

- BAYAR,Y. *Effects of Economic Growth, Export and Foreign Direct Investment Inflows on Unemployment in Turkey*. Investment Management and Financial Innovations, Vol.11, NO.2,2014,20_27.
- EMRAN, A. *The Impact of Foreign Direct Investment on Economic Growth in Syria During Period (2000-2010).* Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies- Economic and Legal Sciences Series, Tishreen University in Syria, Vol. 37, NO.6,2015, 247_264.

- Grahovac,D;Softic,S. *Impact of The FDI on Unemployment Rate in Countries of West Balkan.Review of Innovation and Competitiveness*,Vol.3,No.2,2017,65_81.
- Husien,E. *The Impact of FDI on Labor Market in Egypt. Jordanian Journal for Economics*,Jordan,Vol.5,No.2,2018,167_195.
- SERUB, R. *The Reality of Foreign Direct Investment in Syria During Period (2000_2010).* Journal of Economic and Financial Research, University of Oum El Bouaghi, Algeria. Vol .1, NO 2, 2014, 183_204.
- Shaari,M;Hussain,N;Halim,M. *The Impact of Foreign Direct Investment on the Unemployment Rate and Economic Growth in Malaysia* **.**Journal of Applied Sciences Research, Vol. 8, NO. 9, 2012, 4900_4906.
- Zeb,N;Qiang,F;Sharif,S. *Foreign Direct Investment and Unemployment Reduction in Pakistan*, Vol. 5, NO.2,2014,10_17.
- Zuheer,A; Bu Ziedi,H. *The Impact of Foreign Direct Investment on Unemployment in Algerian Economy Using the Autoregressive Model for the Slowdown Periods (ARDL) During Period (1996_2014),* Journal of Baghdad College for Collector Economics Science ,Vol.1,No 54,2018,209_232.

Reports:

- Central Bank of Syria. (1990_2011). *Quarterly Bulletins for the Mentioned Years.* Damascus.
- International Transparency.(2009). *Corruption Perception Index*. Belin. Germany.
- International Transparency.(2010). *Corruption Perception Index*. Belin. Germany.
- OECD.(2008). *OECD Benchmark Definition of Foreign Direct Investment*. Paris.
- UNCTAD.(2007).*World Investment Report*. Geneva.
- Syrian Investment Commission.(2011).*First National Report for Foreign Direct Investment in Syria*. Damascus.
- Syrian Investment Commission.(2007).*Second Annual Investment Report in Syria.* Damascus.
- Syrian Investment Commission.(2012).*Fourth Annual Investment Report in Syria.* Damascus.
- UNCTAD.(2007).*World Investment Report*. Geneva.
- UNDP.(2010). *Human Development Report*. New York.
- World Bank Group.(2017).*War Losses - The Economic and Social Consequences of The Conflict in Syria*. Washington D.C.

Websites:

- Data of Syria in World Bank on Link:
https://data.worldbank.org/indicator/SL.UEM.TOTL.ZS?end=2010&locations=SY&start=1991
. Date5 /8/2020.